الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.802 (B)

Distr.: General
5 October 2007
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة التاسعة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٨٠٢ (القاعة باء)
المعقودة في المقر، نيويورك، الثلاثاء، ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة شيمونوفيتش

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)

التقريران الدوريان الموحدان الخامس والسادس لجمهورية كوريا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

07-44431 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الموحدان الخامس والسادس لجمهورية كوريا (تابع) (CEDAW/C/KOR/5 و CEDAW/C/KOR/6 و CEDAW/C/KOR/Q/6 و Add.1)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، جلس أعضاء وفد جمهورية كوريا إلى مائدة اللجنة.

المواد ١٠ إلى ١٤

٢ - **السيدة بيلميهوب - زيرداني**: قالت إنه على الرغم من المبادئ الدستورية التي تنص على أنه من حق وواجب كل مواطن أن يعمل، وأن عمل المرأة والشباب مرهون بتوفير حماية خاصة، وعلى الرغم من أن جمهورية كوريا صدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز في العمالة والمهن، يشير التقرير إلى أن الواقع مختلف تماما. فثلثا النساء العاملات يعملن بصورة غير متفرغة، ولا يتمتعن بأمن وظيفي أو استحقاقات، وأجورهن أقل بكثير من العاملين المنتظِمين. ويتم تجاهل مبدأ الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي القيمة. ويؤدي الفصل بين الجنسين في مجال التوظيف إلى توظيف النساء على أساس مؤقت، بينما يشغل الرجال الوظائف الدائمة، مع ما يترتب على ذلك من فرق في الأجور. ويتم في كثير من الأحيان إنهاء عقود الكوريات اللاتي يعملن على أساس غير منتظِم قبل شهور قليلة من تحقيق الأقدمية التي تمكّنهن من الحصول على وظيفة دائمة.

٣ - وأعربت عن قلقها بشأن خبر المظاهرة التي أدت إلى سجن كثير من النساء العاملات. وأضافت أن حكومة كوريا على ما يبدو لا توافق على المظاهرات في الشوارع، فحثت أعضاء الوفد، عندما يعودونا إلى بلدهم، على إبلاغ الحكومة باشمئزاز اللجنة.

٤ - وقالت إن معدل مشاركة النساء في المجال الاقتصادي منخفض جدا، لا سيما بالنسبة للعمل المتفرغ، فالنساء يشغلن في كثير من الأحيان وظائف قصيرة الأجل بأجر منخفض. وبذلك يتم حرمان فئة كاملة من العاملين من المزايا التي توفرها التشريعات المتعلقة بالعمل والضمان الاجتماعي في واحد من أغنى بلدان العالم. ومن الصعب أيضا على المرأة أن توفّق بين عملها وحياتها العائلية. فاقترحت أن يعقد الوفد مؤتمرا صحفيا عند عودته إلى بلده ليشرح سياسة المساواة في العمل التي ينبغي تطبيقها فورا في جميع قطاعات العمل. كما أن تأنيث الفقر مسألة أخرى هامة للغاية ينبغي معالجتها.

٥ - **السيدة يانغ ها - جين** (جمهورية كوريا): قالت إن الحكومة الكورية ملتزمة بحل المسائل المتصلة بالعاملات غير المنتظِمات. وإن الأجور المنخفضة التي تتقاضاها العاملات غير المنتظِمات تثير القلق، بالإضافة إلى مستوى مشاركتهن المنخفض في النظامين الوطنيين للمعاشات التقاعدية والتأمينات الصحية. ويتم عمليا تجاهل القوانين المتعلقة بالتأمينات.

٦ - وأضافت أن أحد العوامل التي تساهم في الفرق في الأجور هو أن عمل النساء يتركز في الوظائف ذات الدخل المنخفض. وتعيش كثير من النساء اللاتي على رأس الأسر المعيشية تحت خط الفقر. ودورات التدريب المهني التي تقدمها المراكز النسائية لتطوير الموارد البشرية هي أحد الخيارات المتاحة لهن. وإن حوالي ٦٠ في المائة من هؤلاء النساء اللاتي يكملن الدورات التدريبية يجدن وظائف. ويتم أيضا تقديم الدعم المالي للعاطلات عن العمل من النساء

اللاتي على رأس الأسر المعيشية من أجل إقامة عمل تجاري خاص بهن.

٧ - ووفقا لقانون بدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، فإن أي شخص يعمل لمدة سنتين متتاليتين يجب أن يصبح موظفا دائما. ومن بين الردود الإيجابية على هذا القانون الإجراء الذي اتخذه مصرف أوري الذي منح صفة الوظيفة الدائمة لجميع العاملين غير المنتظمين وعددهم ٣ ٠٠٠. وإن سبب الخلاف العمالي الجاري في موقع شركة إي. لاند هو قرار الشركة إبرام عقد جديد مع مصدر خارجي وصرف عامليها غير المنتظِمين قبل ١ تموز/يوليه، من أجل تجنب تغيير وضعهم الوظيفي. وعلى الحكومة أن تكون قدوة في عملية تغيير وضع العاملين غير المنتظِمين فيها، ولذلك فإنها في الوقت الراهن في سبيل وضع خطة شاملة لتحقيق هذا الغرض.

٨ - وإن معدل النشاط الاقتصادي المنخفض عند النساء يعود بصورة جزئية إلى المنحنى M لدورة عملهن. وتميل المرأة إلى العمل بعد إنهاء دراستها، ثم تنسحب من القوى العاملة لإنجاب طفل، وتعود إلى العمل بعد ذهاب الطفل إلى المدرسة. ويحصل أرباب العمل على إعانات مالية كبيرة مقابل استمرار الأمهات في العمل قبل ولادة الطفل وبعدها.

٩ - وأصبح من الأكثر شيوعا أن يعمل الزوجان، وهذا الصحيح بصفة خاصة بين الشباب، ولكن المرأة عادة مسؤولة عن العمل المترلي بالإضافة إلى الوظيفة التي تعمل فيها بأجر. ويتوقع من الجمعية الوطنية أن تسن قانونا جديدا في أيلول/سبتمبر بشأن إيجاد ظروف عمل ملائمة للعائلات، ومن شأن ذلك أن يساعد أرباب العمل على تقديم الدعم الذي يمكّن الزوجين من المشاركة في أداء دورهما.

١٠ - وفيما يتعلق بالعاملين المنتظِمين، لم يعد هناك تمييز صريح في شكل إعلانات تطلب بصورة محددة موظفين من الرجال. إلا أن هناك الآن وسائل أكثر حذق للتمييز، كأن يقوم الرجال والنساء بأداء نفس المهام داخل نفس الشركة، ولكن في أماكن عمل مختلفة وبهياكل أجور مختلفة.

١١ - تلتزم الشركات الكورية التي لديها مكاتب في الخارج بالمبادئ التوجيهية التي وُضعت لها.

١٢ - وأضافت أنه لم يتم تحديد أهداف المساواة بين الجنسين بطريقة عشوائية ولكن بعد إجراء مناقشات مع عدد من الوزارات. وقدمت الوكالات والمؤسسات خططا تنفيذية، وقامت المنظمات غير الحكومية بعملية الرصد، كما تم إجراء استعراض وزاري في نهاية السنة. وهناك معايير دقيقة بالنسبة للقطاع العام، أما بالنسبة للقطاع الخاص، فيتم عادة تقديم حوافز ضريبية وغيرها من الحوافز.

١٣ - وقالت إن فترة إجازة الأمومة تستغرق الآن ٩٠ يوما، ومنذ عام ٢٠٠٦، قدمت الحكومة الدعم المالي الكامل للأجور خلال هذه الفترة. وتم أيضا تحديد فترة سنة كاملة لتكون بمثابة إجازة لرعاية الأطفال، غير أنه لم يستفد من هذه الفترة في عام ٢٠٠٦ إلا خُمس النساء وعدد قليل جدا من الرجال. ولم توافق بعد وزارة العمل على اقتراح جديد من شأنه أن يشترط على الرجال تخصيص فترة لإجازة رعاية الأطفال. وسيحتاج القطاع الخاص إلى رصد اعتمادات كبيرة لهذا الغرض. ووزارة المساواة بين الجنسين والأسرة ملتزمة التزاما كاملا باستحداث هذه الأحكام.

١٤ - وأضافت أن اقتصاد جمهورية كوريا هو الاقتصاد الرابع عشر في العالم من حيث الحجم، غير أن مستوى مشاركة المرأة فيه منخفضة. وكان أحد العوامل المساهمة في ذلك هو الأزمة المالية الآسيوية التي أدت إلى ركود معدلات العمالة عند النساء في عام ١٩٩٨.

١٥ - وقالت إن الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي القيمة مبدأ هام، غير أنه ما زال يتم إسناد أدوار مختلفة لكل من النساء والرجال. وحتى بالنسبة إلى خط تجميع واحد

داخل مصنع من المصانع، لن يكون هناك إلا نساء في عدة مراحل من مراحل خط التجميع، ولن يكون هناك إلا رجال في مراحل أخرى، ويختلف مستوى الأجور باختلاف المراحل. وهناك مناقشة جارية بين أرباب العمل والخبراء والموظفين حول تعريف العمل المتساوي القيمة.

١٦ - وأضافت أنه يتم السماح للمظاهرات في الشوارع في جمهورية كوريا إذا تم مسبقا طلب إذن بذلك من السلطات. وفي حالة شركة إي. لاند لم يكن الأمر يتعلق بمظاهرة في الشارع، فقد اعتصم العمال بصورة غير قانونية في موقع العمل.

١٧ - وفيما يتعلق باقتراح عقد مؤتمر صحفي، أشارت إلى أن وسائط الإعلام الكورية تتابع التطورات في شركة إي. لاند متابعة وثيقة. وتدرك وزارة المساواة بين الجنسين والأسرة إدراكا كاملا أنه ينبغي أن تعطى الأولوية العالية لحل مشاكل العاملات غير المنتظِمات.

١٨ - وعلى الرغم من أن أسبوع العمل الرسمي يتألف من ٤٠ ساعة خلال فترة خمسة أيام، إلا أن ساعات العمل عمليا أطول بكثير، ويشكل ذلك عقبة تحول دون تحقيق توازن بين العمل والحياة العائلية، فضلا عن أنها عامل يساهم في معدل الولادات المنخفض جدا. وينبغي أن يساهم قانون يتم سنه في أيلول/سبتمبر بشأن إيجاد ظروف عمل ملائمة للأسرة في تحقيق توازن أفضل.

١٩ - **السيدة كيم** يانغ – مي (جمهورية كوريا): قالت إن هناك في الوقت الراهن مناقشات كثيرة عن العاملين غير المنتظمين. وتبذل جمهورية كوريا قصارى جهدها للالتزام بأحكام اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة التي وقّعت عليها.

٢٠ - وأضافت أنه لا توجد إجازة أبوة للرجال، ولكن يستطيع كل من الرجال والنساء الاستفادة من إجازة رعاية الأطفال. وعلى الرغم من أن عدد الرجال الذين يستفيدون من هذه الإجازة في تزايد، إلا أن العدد الإجمالي ما زال صغيرا جدا، لأن الأجر الذي يتم الحصول عليه أثناء هذه الفترة أقل. ويتم بذل الجهود لتنقيح قانون تكافؤ فرص العمل، وتشمل التغييرات المقترحة سياسات جديدة لإجازة الوالدين أثناء الفترات الحاسمة من حياة الطفل، مع إعانات مالية للتشجيع على الاستفادة من إجازة الوالدين . ويضع القانون الجديد أيضا في الاعتبار دور أرباب العمل في إيجاد ظروف تسمح بتحقيق توازن صحي بين العمل والحياة العائلية.

٢١ - وقالت إنه يجري في هذه السنة تطبيق سياسات التمييز الإيجابي في ٦١٧ شركة، وسوف يتم جعل هذا التدبير تشمل شركات أصغر في المستقبل.

٢٢ - وأضافت أن الحكومة تبذل كل جهد ممكن من أجل حل خلافات مثل الخلافات في KTX و إي. لاند. وفيما يتعلق بـ KTX، فإن كثيرا من مراقبي القطارات ومعظمهم من النساء عينتهم شركة فرعية تابعة لـ KTX. ويكمن سبب الخلاف في أن حوالي ٥٠ موظفا يطالبون بأن تقوم KTX مباشرة بعملية التعيين.

٢٣ - وبالنسبة لموضوع إي. لاند، فقد استعانت الشركة بطرف ثالث لتوظيف العاملين على الصندوق، وذلك من أجل ترشيد العمل. وكان يتعين أن يُصبح الموظفون الذين عملوا لفترة تزيد عن ١٨ شهرا موظفين منتظِمين، بينما كان يُفترض أن يتم النظر في شأن الموظفين الآخرين الذين عملوا لفترة تتجاوز ثلاثة أشهر. وقد تم إحراز تقدم في المفاوضات العمالية ولكن العاملين الذين لديهم عقود مدتها ثلاثة أشهر على وشك الانتهاء يطالبون أيضا بأن يصبحوا عاملين منتظِمين.

٢٤ - ولا يمكن أن تكون مقارنة أجور العاملين غير المنتظمين بأجور العاملين المنتظمين دقيقة إذا أجريت على أساس البُعد الواحد الذي لا يضع في الاعتبار إلا متوسط الدخل الشهري. فهناك حاجة إلى المزيد من المعلومات لإدراك الصورة بأكملها. ويتم بذل جهود كبيرة لمعالجة الفروق في الأجور بين العاملين المنتظمين وغير المنتظمين، وبين العاملين من الرجال والنساء.

المواد ١٢ إلى ١٤

٢٥ - **السيدة دايريام**: أشارت إلى أن المؤشرات الصحية الأساسية للرجال والنساء تستحق الثناء، وطلبت مزيدا من المعلومات عن موضوع تغطية التأمين الصحي للمرأة، إذ تبدو التغطية في كثير من الأحيان غير كاملة عندما لا تكون المرأة إلا في مركز المعال بالنسبة للشخص المؤمَّن عليه. وتساءلت إذا كان قد تم إجراء أية دراسات حول الموضوع وكيف يمكن تحسين الوضع. وقد أشار التقرير الخامس إلى ضرورة وجود سياسات تساعد على بقاء المسنين في وضع صحي جيد، فطلبت معلومات عن أي إجراءات تم اتخاذها في هذا الصدد.

٢٦ - وأضافت أن معدل الإجهاض وإن كان يتناقص إلا أنه ما زال عاليا، على الرغم من المعدل العالي لانتشار وسائل منع الحمل. وسألت إذا كان قد تمت دراسة هذه الظاهرة، وإذا كانت تجرى عمليات الإجهاض بناء على اختيار جنس الجنين. وسألت إذا كانت هناك أية مبادئ توجيهية أخلاقية تنظم أبحاث التكنولوجيا الأحيائية الطبية في الحالات التي يمكن أن تنطوي على تجاوزات. وقالت إنها تريد أن تعرف إذا كانت هناك سياسات صحية نسائية تنظم جميع جوانب صحة المرأة وجميع المؤسسات التي تعمل في المجال الصحي، وإذا كان لوزارة المساواة بين الجنسين والأسرة دور في رصد الممارسات الصحية المسيئة، وإذا كان هناك خبراء صحيون داخل الوزارة للمساعدة في هذه العملية. وسألت إذا كانت وزارة الصحة والرعاية قد لجأت إلى التوصية العامة رقم ٢٤ لإعداد وتنظيم سياسات وخدمات صحية.

٢٧ - ويتعلق سؤالها الأخير بالعنف الجنسي بوصفه مسألة صحية. واستفسرت عن السبب الذي من أجله لا تستطيع الشرطة الشروع في المحاكمات بالنيابة عن الضحايا وإذا كان قد تم اتخاذ تدابير لمعالجة هذه المسألة. ومما يثير الاهتمام أيضا معرفة سبب انخفاض معدلات الإدانات في قضايا العنف الجنسي.

٢٨ - **الرئيسة**: قالت، متحدثة بوصفها عضوا في اللجنة، إنه على الرغم من أن التقرير يشير إلى أن معدل حالات الإجهاض المستحث قد انخفضت خلال السنوات الست الماضية، إلا أن عددها ما زال عاليا. وإذ لاحظت أن رابطة الأطباء قد دعت في عام ٢٠٠١ بصورة علنية إلى عدم تجريم الإجهاض المستحث، سألت إذا كانت الحكومة قد لبت هذا الطلب وسنت تشريعا ملائما في هذا الصدد.

٢٩ - وفيما يتعلق بمسألة الإنجاب بمساعدة طبية، ذكر تقرير مواز أن النساء اللاتي يلجأن إلى هذا الإجراء لا يتلقين حماية كافية. ونظرا للتقدم التكنولوجي السريع في علم الإنجاب، قالت إنه من الأهمية بمكان بالنسبة للدول الأطراف أن تسن قوانين تشترط وجود موافقة خطية واعية من الشخص المعني قبل تقديمه البويضة أو الجنين أو المني لغرض الإنجاب أو الأبحاث، وسألت إذا كانت كوريا قد سنت أي تشريع في هذا الشأن.

٣٠ - **السيدة تان**: إذ أشارت إلى أن تنفيذ المرحلة الثانية من خطة الخمس سنوات لتشجيع المزارعات قد بدأت في عام ٢٠٠٦، طلبت مزيدا من المعلومات عن المرحلة الأولى وسألت إذا كان قد تم تنفيذها على نطاق واسع. وتريد أن تعرف أيضا عدد النساء اللاتي استفدن منها وكيف استفدن

منها. وهل أجرت الحكومة تقييم متابعة، وإذا كان الأمر كذلك، فهل تم التماس رأي المزارعات؟ وسألت أيضا إذا كانت المرحلة الثانية تختلف عن المرحلة الأولى.

٣١ - ولاحظت من التقرير أنه على الرغم من تدابير التمييز الإيجابي، استفاد عدد قليل من النساء من البرامج الحكومية للدعم الريفي، لأن هذه البرامج كانت تستهدف بصورة رئيسية المزارع التي تمتلكها الأسر والتي تكون فيها النساء بصفة عامة مهمّشات. وسألت إذا كانت الحكومة تعتزم تنقيح هذه البرامج من أجل مساعدة النساء اللاتي يعشن في مزارع تمتلكها الأسر.

٣٢ - وإذ لاحظت أن نقص الثقافة الزراعية عند المرأة مقارنة بالرجل يعمل لغير صالحها عندما يتعلق الأمر بتوزيع الاستحقاقات، قالت إنها تود أن تعرف بدقة تأثير التحصيل التعليمي على توزيع الاستحقاقات، وإذا كانت هناك أية خطط لزيادة عدد النساء اللاتي يلتحقن بالكليات الزراعية، وإذا كان سيتم تنقيح نظام الاستحقاقات للتأكد من عدم إهمال المرأة. وفيما يتعلق بالمراكز المعنية بالمزارعات، قالت إنها تود أن تعرف المزيد عن الخدمات التي تقدمها هذه المراكز وعدد النساء اللاتي يستفدن منها.

٣٣ - وفيما يتعلق بالقانون الخاص لتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية وتعزيز التنمية الريفية، استفسرت عن الدعم المقدم للأمهات في الريف بموجب هذا القانون وعدد النساء اللاتي استفدن منه. وطلبت أيضا معلومات عن مدى انتشار العنف المترلي في المناطق الريفية وعن الدعم المقدم لضحايا هذا العنف.

٣٤ - **السيدة يانغ** ها - جين (جمهورية كوريا): قالت، ردا على السؤال المطروح حول صحة المرأة، إن نظام التأمينات الصحية نظام يقوم على الأسر، أي أن التغطية تشمل الزوجين والأطفال بوصفهم معالين للمشترك في التأمينات الصحية، ويتم توفير هذا التأمين إما عن طريق العمل أو عن طريق الدولة. وعلى الرغم من أن كثيرا من النساء يعتمدن على أزواجهن فيما يتعلق بالتغطية، فإنهن لا يواجهن أية صعوبات في الحصول على الاستحقاقات اللازمة. والنساء اللاتي لا تسمح ظروفهن بالاشتراك في التأمينات الصحية مؤهلات للحصول على مساعدة في هذا الشأن .

٣٥ - وأضافت أن سبب المعدل المنخفض لإدانة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم جنسية يرجع إلى أنه لا يمكن، بموجب القانون، محاكمتهم ما لم تقدم الضحية شكوى في هذا الشأن. وتعتزم الحكومة إعداد برامج تثقيفية ترمي إلى تشجيع النساء على الإبلاغ عن الجرائم الجنسية.

٣٦ - وفيما يتعلق بنوعية الحياة في المناطق الريفية، قالت إن في وزارة الزراعة والحراجة موظفة مسؤولة عن السياسة العامة لتعزيز نوعية حياة المرأة الريفية. وفي إطار استراتيجية الوزارة لزيادة عدد السكان في الريف، الذي انخفض إلى ٧,٥ في المائة من مجموع السكان، تقدم الحكومة في الوقت الراهن إعانات مالية للأمهات وتساعدهن في رعاية أطفالهن. والأهم من ذلك أن الحكومة تدفع ٨٠ في المائة من النفقات المتصلة بالولادة.

٣٧ - وأضافت أن النساء اللاتي يرغبن في الحصول على ثقافة زراعية يُعاملن معاملة تفضيلية. ومع ذلك، هناك ٢٧ مركزا للمزارعات تقدم مساعدة في المجال الزراعي ومساعدات للأسر. وقد تم أيضا اختيار مزارعات - ١٥٨ في عام ٢٠٠٥ و ١٤٤ في عام ٢٠٠٦ - لتدريبهن تدريبا متخصصا من خلال برنامج رعاية المزارعين الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت الحكومة مبلغ ٢٢٠ مليون وون كوري في عام ٢٠٠٦ لتدريب المزارعات.

٣٨ - **السيدة كيم** يانغ – مي (جمهورية كوريا): قالت إنه على الرغم من أن معدل الإجهاض يتناقص ببطء، إلا أنه ما زال عاليا بين النساء في العشرينات من عمرهن. غير أن هذا المعدل العالي لا يمكن أن يعزى إلى الإجهاض الناجم عن اختيار جنس الجنين. فمعظم النساء في هذه الفئة العمرية اللاتي أوقفن حملهن عازبات وغير متزوجات، والمجتمع الكوري غير مستعد بعد لقبول الأمهات غير المتزوجات. كما أن المستويات المنخفضة للثقافة الجنسية والاستخدام المحدود لوسائل منع الحمل سببان آخران لمعدل الإجهاض العالي في هذه الفئة العمرية.

٣٩ - وأضافت أن الإجهاض محظور بموجب قانون العقوبات، ولا يسمح قانون رعاية الأسرة ذات المعيل الواحد بالإجهاض إلا في عدد محدود من الظروف. وبغض النظر عن الظروف، يعاقب القانون الطبيب الذي يقوم بعملية الإجهاض لا المرأة التي تجرى لها العملية.

٤٠ - وبموجب قوانين الأخلاقيات الأحيائية، لا تستطيع إلا المؤسسات الطبية المرخصة رسميا باستئصال البويضات البشرية لأغراض معالجة الأمراض المستعصية أو لأغراض علاجية أو بحثية. ويجري النظر في مشروع قانون عن حماية الأعضاء والخلايا الإنجابية، ويشمل مشروع القانون أحكاما تضع حدودا قانونية لعمر الشخص الواهب وعدد المرات التي تستطيع فيها المرأة أن تهب بويضاتها، فضلا عن تدابير أخرى لحماية حقوق المرأة الإنجابية. وعندما يصبح مشروع القانون قانونا، سوف يتم تشكيل هيئة جديدة لرصد الاستخدام الآمن للبويضات والأجنة.

٤١ - وردا على سؤال يتعلق بشرط وجود موافقة خطية مسبقة لتقدمة البويضة أو الجنين، قالت إن على المرأة بموجب قانون أخلاقيات الحياة والسلامة أن تقدم موافقتها الواعية قبل أن تصبح واهبة.

٤٢ - **السيدة دايريام**: قالت، عودة على سؤال توظيف النساء كعاملات غير منتظمات فقط، إنه يتعين على الحكومة أن تلجأ إلى قانون تكافؤ فرص العمل والخطة الأساسية للمساواة بين الجنسين في مجال العمل لاستخدامها كأداتين قانونيتين لوضع حد لاستغلال أرباب العمل للنساء بهذه الطريقة.

٤٣ - وفيما يتعلق بإضراب إي. لاند، أعربت عن استغرابها لأنه تم القبض على النساء المضربات بسبب ما قُمن به، غير أنه لم يتم معاقبة رب العمل لطردهن لا لشيء إلا لتجنب تحويلهن إلى موظفات متفرغات. وعلى ضوء ذلك، قالت إنها تود أن تعرف إذا كانت هناك ثغرة في القانون الكوري، أو إذا كان الإجراء الذي اتخذته شركة إي. لاند يعتبر إجراءا تمييزيا بموجب القانون. وبالإضافة إلى ذلك، سألت إذا كانت وزارة المساواة بين الجنسين والأسرة تقدم المساعدة إلى النساء اللاتي تم القبض عليهن.

٤٤ - **السيدة سايغا**: طلبت من الوفد أن يقدم معلومات عن سياسات الحكومة فيما يتعلق بالنساء اللاتي هربن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستقررن في جمهورية كوريا.

٤٥ - **السيدة تان**: قالت إنه من المفيد الحصول على معلومات عن العنف المترلي في المناطق الريفية فضلا عن الحماية والخدمات القانونية المتوفرة لضحايا هذا العنف.

٤٦ - **السيدة بيلميهوب – زيردايني**: قالت إنه نظرا لمشاكل العمل التي تواجهها الدولة صاحبة التقرير، يهمها أن تعرف المزيد عن قوة الحركة العمالية. وقالت إنها تريد أن تعرف إذا كان لدى نقابات العمال القدرة على حماية أعضائها وإذا كانت هذه النقابات منتسبة إلى أي اتحادات عمال دولية.

٤٧ - وفيما يتعلق بوسائط الإعلام، أعادت تأكيد مدى أهمية عقد الوفد مؤتمرا صحفيا على الفور بعد عودته إلى جمهورية كوريا من أجل التعريف باجتماعه مع اللجنة. وإذ أشارت المتكلمة إلى قانون الإذاعة الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ المذكور في التقرير الدوري الخامس للدولة الطرف، تساءلت إذا كان القانون لا يزال ساري المفعول، وإذا كان الأمر كذلك، فهل تم تنفيذ أحكامه تنفيذا كاملا.

٤٨ - **السيدة تافاريس دا سيلفا:** قالت إن المعلومات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية تظهر أن نسبة النساء اللاتي على رأس الأسر المعيشية واللاتي يعشن حياة فقر تصل إلى ثلاثة أضعاف نسبة الرجال الذين على رأس الأسر المعيشية ويعيشون حياة فقر. وإن هوة الفقر بين النساء والرجال تتزايد. وعليه، فإنها تود أن تعرف إذا كانت الخطط الاقتصادية التي وضعتها الحكومة تضع في الاعتبار مفهوم تأنيث الفقر أو إذا كانت هذه الخطط محايدة جنسانيا.

٤٩ - **السيدة يانغ** ها - جين (جمهورية كوريا): قالت إن عدد العاملين غير المنتظمين في تزايد في كل أنحاء العالم بسبب تغير المجتمعات. وفي البيئة الراهنة القائمة على المعرفة، من الصعب إعطاء جميع العاملين غير المنتظمين مركزا دائما. وبالإضافة إلى ذلك، ليست المشكلة ناشئة عن العمل غير المنتظِم أو العمل المؤقت في حد ذاته، بل ناشئة عن المعاملة غير المتساوية. وعلى الأرجح أن يحسّن القانون المتعلق باتخاذ تدابير حماية وتدابير أخرى لصالح العاملين الدوريين وغير المتفرغين، الساري المفعول منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وضع العمال غير المنتظمين، على الرغم من أنه يجب الاعتراف بأن بعض أرباب العمل قد فصلوا موظفين قبل ١ تموز/يوليه من أجل التهرب من تنفيذ التشريع الجديد.

٥٠ - وفيما يتعلق بشركة إي. لاند، ترى وزارة العمل، أنه ينبغي ألا تتدخل لأن الإدارة والموظفين يتفاوضان في الوقت الراهن، وينبغي تشجيع الطرفين على التوصل إلى حل توفيقي. ويؤمل ألا تكون هناك انتهاكات للقانون والمفاوضات جارية. وعلى الرغم من أن مكافحة التمييز في القطاع الخاص أمر صعب، قامت وزارة العمل بإنفاذ قانون الأسر السليمة صحيا وغيره من التشريعات ذات الصلة. فلا تقوم الوزارة بمجرد الإشراف وإسداء المشورة بل تقدم أيضا الحوافز للتأكد من أن الشركات توفر تسهيلات للرعاية الصحية. أما وضع نقابات العمال فهو يتغير. وتصل نسبة القوى العاملة الأعضاء في نقابات العمال إلى ١٠ في المائة، ويعتقد الكثيرون أن النقابات تتخذ مواقف متشددة. غير أن النقابات مهتمة اهتماما كبيرا بالاتصال بالعاملين غير المنتظمين وهي في حوار مع أرباب العمل.

٥١ - وأضافت أنها عقدت مؤتمرا صحفيا قبل مغادرتها البلد إلى نيويورك، وتعتزم عقد مؤتمر صحفي مماثل عند عودتها من أجل شرح نتائج دراسة اللجنة للتقريرين الدوريين الخامس والسادس. وسوف تقوم وزارة المساواة بين الجنسين والأسرة بإبلاغ الوزارات الأخرى بالتعليقات الختامية للجنة. وتسعى المادة ٢٩ من قانون الإذاعة الذي ما زال ساري المفعول إلى التأكد من أن هناك مساواة في عرض شؤون الجنسين. وتقدم وزارة المساواة بين الجنسين جوائز سنوية للبرمجة، وتظل المنظمات غير الحكومية ولجنة رقابة المصنفات متيقظة بالنسبة لأي انتهاكات للقانون.

٥٢ - ويتم تقديم السكن المدعوم وتوفير الدعم في مجال التعليم والعمالة لـ ١٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب تحسين الوضع الاقتصادي للنساء اللاتي على رأس الأسر المعيشية من خلال اتباع نهج شامل. وركزت الحكومة إلى حد كبير على التنمية الاقتصادية في الماضي، إلا أنها تتبع الآن تنمية أكثر توازنا للمجتمع من

خلال خطة رؤية عام ٢٠٣٠، التي تلعب فيها كل من وزارة المساواة بين الجنسين ووزارة العمل دورا هاما. ويتمثل الجزء الرئيسي من الخطة في التصدي للفقر الناجم عن اتساع فجوة الثراء في المجتمع.

٥٣ - وقد تم تقييم خطط الخمس سنوات الأساسية المتتالية لسياسات المرأة في كل مرحلة من مراحل التنفيذ. والشيء نفسه صحيح بالنسبة للخطة الأساسية الأولى المتعلقة بتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية وتعزيز التنمية الريفية (٢٠٠٥-٢٠٠٩). وإذ اعترفت الحكومة بأن التقاليد الأبوية جعلت تحسين حياة المرأة الريفية أمرا صعبا وأن الفروق الكبيرة بين الحياة في الريف والحياة في المدن مستمرة، أنشأت الحكومة المراكز المعنية بالمزارعات.

٥٤ - **السيدة بيوم** وها — سون (جمهورية كوريا): قالت إن المرحلة الأولى للخطة الأساسية الأولى المتعلقة بتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية وتعزيز التنمية الريفية لم تحسّن بشكل ملحوظ حالة المرأة المزارعة أو مشاركتها في صنع القرارات. وعليه فإن المرحلة الثانية ترمي إلى زيادة ملكية المرأة للأرض ودعم الاتفاق المتعلق بإدارة الأسر المعيشية الريفية الذي وضّح دور ملاّك المزارع العائلية ومسؤولياتهم ومدفوعاتهم، فضلا عن دور أفراد الأسر الذين يعملون في المزرعة العائلية. وإن معدلات العنف المترلي لا تختلف اختلافا كبيرا بين المناطق الحضرية والريفية. وتعترف الحكومة بضرورة التصدي للمسألة، وتواصل تعزيز تدابير مثل الخط الهاتفي الساخن " ١٣٦٦" لأزمات المرأة.

٥٥ - **السيدة كيم** يانغ — مي (جمهورية كوريا): قالت، عودة على الأسئلة المتعلقة بعمل العاملين غير المنتظمين والخلافات العمالية في شركة إي. لاند، إنه ليس من العملي حظر العمل غير المنتظِم. وبدلا من ذلك ينبغي أن يتمثل الهدف في توفير مرونة في العمل وأمن وظيفي في نفس الوقت. وتحمي التشريعات الحالية العاملين من فصلهم من عملهم، غير أن الخلاف في شركة إي. لاند يقع خارج نطاق التشريع. وإن لشركة إي. لاند خططا للاستعانة بموظفين يعملون على الصندوق من خارج الشركة، إلا أن العاملين الحاليين لم يقعوا ضحية الفصل ولكن ضحية انتهاء مدة عقودهم. وقد تدخلت الشرطة عندما اعتصم عاملو شركة إي. لاند في مكان عملهم بسبب الأضرار التي لحقت بالممتلكات وتوقف العمل في الموقع.

٥٦ - والمنظمتان الجامعتان لنقابات العمال في جمهورية كوريا تنتسبان إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال. ولنقابات العمال نفوذ، لا سيما بشأن مسألة العاملين غير المنتظمين. وهناك حاجة إلى بناء توافق للآراء للتشجيع على إجراء حوار بين الأطراف الثلاثة أي بين الحكومة والإدارة والعاملين.

المادتان ١٥ و ١٦

٥٧ - **السيدة هالبيرين — كاداري:** قالت إن اسم القانون الإطاري للأسرة السليمة صحيا، على ما يبدو، غير موضوعي في حد ذاته، بما أنه يشير إلى التركيز على النواة العائلية التقليدية، وتهميش الأسر القائمة على معاشرة شخصين من نفس الجنس أو من جنسين مختلفين، أو الأسر المؤلفة من زوجين مطلقين أو من معيل واحد. واستفسرت عن موقف الحكومة بشأن هذا الموضوع، وسألت إذا كانت الأسر غير التقليدية تتمتع بنفس الحقوق والواجبات والحماية القانونية، شأنها في ذلك شأن الأسر الأخرى.

٥٨ - وأضافت أن الاغتصاب الزوجي على ما يبدو غير معترف به ولا يعاقب القانون عليه، على الرغم من أن هناك اجتهادات قضائية في هذا الاتجاه. وحثت الحكومة على أن تكون رائدة في اعتبار الاغتصاب الزوجي جريمة خطيرة، بدلا من الاعتماد على القضاء. وإن التعديل الذي تم إدخاله

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ على القانون الخاص لمعاقبة العنف المترلي يهتم بحقوق الإنسان للضحايا، إلا أنه لا يركز بما فيه الكفاية على المسؤولين عن ارتكاب هذا العنف. وتود الحصول على مزيد من التفاصيل عن التقدم المحرز في التصدي للعنف المترلي، وعن التحقيق في الشكاوى، والقبض على مرتكبي العنف. وتود أن تعرف إذا كان يتم احتجاز المشتبه فيهم على الفور عندما يتم رفع الشكوى بحيث لا تضطر المرأة وأطفالها إلى الهروب من مترلهم، وما هو نوع الحماية المتاحة للضحايا، والأموال المخصصة لأماكن الإيواء. ونظرا لأن بعض الفئات من النساء، بمن فيهن الزوجات الأجنبيات معرضات بصفة خاصة للخطر، سألت إذا كانت هناك أماكن إيواء يمكن أن تلبي احتياجاتهن، بما في ذلك احتياجاتهن اللغوية.

٥٩ - وأضافت أن أحكام القانون المدني المنقح الذي يمكّن الأطفال من أن يحملوا اسم أسرة أمهم ينطوي على تمييز ضد المرأة، ذلك أن الأهل يجب أن يوافقوا عند الزواج على استخدام اسم الأم بدلا من اسم الأب. وأشارت إلى أن اللجنة، في تعليقاتها الختامية على التقريرين الدوريين الثالث والرابع، أعربت عن قلقها بشأن حظر الزواج بين الأفراد الذين يحملون نفس اسم العائلة، وتساءلت إذا كان هذا الحظر ما زال قائما.

٦٠ - وأضافت أن أملاك الزوجين تخضع الآن لنظام الفصل بين الأصول، بحيث تصبح الممتلكات المقتناة أثناء الزواج والمسجلة باسم أحد الزوجين ملكا لهذا الفرد وحده إذا تم فسخ الزواج. وتساءلت إذا كانت التعديلات المعتزم إدخالها على القانون المدني سوف تغير هذا الوضع، أو إذا كانت التغييرات في عملية تقسيم الأصول بعد الطلاق ستقتصر على الإقامة الزوجية، وعليه تستثني الاستحقاقات المتصلة بالعمل مثل المعاشات التقاعدية، وتعويض إنهاء الخدمة، والتأمين على الحياة.

٦١ - **السيدة تان:** إذ أشارت إلى أن قانون الخلافات العائلية، وقانون تنفيذ القانون المدني، والقانون الخاص بتأمين دفع نفقة الأطفال كانت تنتظر في عام ٢٠٠٥ موافقة اللجنة التشريعية والقضائية التابعة للجمعية الوطنية، سألت إذا كان قد تمت الموافقة على التشريع المعني وبدأ نفاذه. وإذ أشار البيان الشفوي الذي قدمه الوفد في وقت سابق (CEDAW/SR.802 (A)) إلى الزيادة في حالات تفكك الأسر، سألت إذا كان قد تم التحقيق في الأسباب الكامنة وراء ذلك. وسألت إذا كانت النساء المطلقات يحصلن على نفقة لهن ولأطفالهن، وكيف يتم البت في مسائل حضانة الأطفال وقسمة الأصول المقتناة أثناء الزواج.

٦٢ - وقالت إنها تود أن تعرف وضع المعاشرة الفعلية، ولا سيما إذا كانت تتلقى نفس الحماية التي يوفرها القانون للزيجات، وعدد حالات هذه المعاشرة. واستفسرت عن حقوق الشخصين اللذين يفسخان المعاشرة الفعلية فيما يتعلق بحضانة الأطفال، ودفع النفقة، وقسمة الأصول. وسألت إذا كانت الاتفاقات السابقة للزواج معترفا بها، وإن لم يكن الأمر كذلك، فهل هناك خطط لتعديل قوانين الزواج للسماح بمثل هذه الاتفاقات.

٦٣ - وفي معرض الإشارة إلى أن القانون الإطاري للأسر السليمة صحيا الذي يرمي إلى وضع أحكام توفر رعاية شاملة، استفسرت عن عدد الأسر التي تستفيد من القانون، وإذا كانت الأسر ذات المعيل الواحد مؤهلة للاستفادة منه، وكم عدد الأسر المعيشية التي تعيلها امرأة. وتود أن تعرف أيضا الاستحقاقات المستحقة بموجب قانون رعاية الأسرة ذات المعيل الواحد لعام ٢٠٠٢.

٦٤ - وإذ أشارت إلى أن الحكومة تتابع موضوع تعديل قانون المعاشات التقاعدية الوطني الذي سيعطي الحق في قسمة المعاش التقاعدي ويضع حدا لإنهاء المعاشات التقاعدية

للمطلقات اللاتي يتزوجن مرة ثانية، سألت إذا كانت الجمعية الوطنية قد وافقت على التشريع المعني أو أن هناك عقبات تعترض الموافقة عليه، وعدد النساء اللاتي يتوقع أن يستفدن من التشريع المعدل وعمرهن.

٦٥ - **السيدة يانغ** ها — جين (جمهورية كوريا): قالت إن للقانون الإطاري للأسرة السليمة صحيا، وهو الأول من نوعه في جمهورية كوريا، تركيزا عمليا. فبموجب أحكام القانون، يتعين على جميع الحكومات الإقليمية أن تفتح مركزا عائليا بحلول عام ٢٠١٠ لتوفير التسهيلات المنصوص عليها في القانون، بما في ذلك إسداء المشورة. وإن مسؤولية الاضطلاع بأحكام القانون، الذي اقترحته للمرة الأولى وزارة الصحة والرعاية، قد انتقلت إلى وزارة المساواة بين الجنسين والأسرة. وبعد الاستماع إلى ما قالته المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بعنوانه، قررت الوزارة الأخيرة إعادة تسميته وإطلاق عليه اسم القانون الأساسي للسياسات العائلية. و تشريع واحد يكفي لتوفير الحماية القانونية لجميع الأسر.

٦٦ - وفي عام ١٩٨٨، استحدثت الحكومة تشريعا عن رعاية الرضّع والأطفال. وأعفت الأحكام التنفيذية اللاحقة الأسر ذات الدخل المنخفض من رسوم التسجيل في مركز رعاية الأطفال. وفي الوقت الراهن، هناك خطة لتوفير الإعانة المالية للأسر ذات الدخل المتوسط، وكذلك للأطفال الأكبر سنا.

٦٧ - وأضافت أن القرارات المتعلقة بحضانة الأطفال بعد الطلاق يتفق عليها الطرفان أو تتخذها المحاكم التي تمنح بصفة عامة الحضانة إلى أفضل طرف يستطيع رعاية الأطفال. وفي الوقت الراهن، يتم قسمة أملاك الزوجين بالتساوي. ويتمتع الزوجان اللذان يتم فسخ زواجهما الفعلي بنفس حقوق الزوجين المطلقين، باستثناء الحق في المعاشات التقاعدية. وإن قانون الملكية المشتركة للممتلكات، الذي يخضع في الوقت الراهن للعملية التشريعية سوف يؤثر أيضا في حالات الزواج الفعلي، إلا أنه لن يحل مشكلة المعاشات التقاعدية.

٦٨ - **السيد كون** يونغ — هيون (جمهورية كوريا): قال إن وزارة المساواة بين الجنسين والأسرة كانت توصي لفترة خمس سنوات بضرورة الاعتراف بالاغتصاب الزوجي ومعاقبته، إلا أن قبول مثل هذا التدبير ثقافيا كان صعبا. ويمكن أن تستند المحاكمة المعنية إلى تهديدهم باستخدام العنف أو استخدامه. ويتم اتهام حوالي ١٥ ٠٠٠ فرد باللجوء إلى العنف المترلي كل سنة. وفي عام ٢٠٠٦، تم إصدار حكم في حق ١٤,٦ في المائة، وتعليق أحكام صادرة بحق ٢٥ في المائة شريطة التماسهم على المشورة، وتم إصدار أمر لـ ٣١,٣ في المائة بالتماس المشورة.

٦٩ - وتميل النساء اللاتي يقعن ضحية للعنف المترلي إلى ترك أزواجهن، ذلك أنه ليس هناك من ترتيب يمكّن المرأة من البقاء في مترلها بدون اتخاذ المحكمة الإجراء اللازم. وإن أماكن الإيواء متاحة، وسوف يتم توفير مكان إيواء للنساء اللاتي يهربن من العنف المترلي بإيجار منخفض اعتبارا من عام ٢٠٠٨. ويوضع تحت تصرف النساء المهاجرات اللاتي يعانين من العنف المترلي خط هاتفي ساخن ''١٣٦٦'' لأزمات المرأة. ويعتبر الرأي العام أن عقاب مرتكبي العنف المترلي خفيفا أكثر من اللازم، والتوعية بالعنف المترلي بوصفه مسألة اجتماعية خطيرة في تزايد.

٧٠ - **السيدة يانغ** ها — جين (جمهورية كوريا): قالت إن المرأة المتزوجة تفضل أن تحتفظ باسم عائلتها عندما تتزوج، إلا أن الأهل يجب أن يوافقوا بصورة محددة على نقل اسم عائلة الزوجة إلى الأطفال. وفي المقابل، يستطيع الطفل فيما بعد أن يقرر أخذ اسم عائلة أمه.

٧١ - وعلى الرغم من أنه تم إلغاء الحظر المفروض على الزواج بين الأفراد الذين يحملون نفس اسم العائلة ويأتون من نفس العشيرة، إلا أن هذا الزواج غير ممكن بين أولاد وبنات العم حتى الدرجة الثالثة.

٧٢ - **الرئيسة:** دعت وفد جمهورية كوريا، وهي تختتم حوار اللجنة البنّاء معه، إلى تقديم ملاحظاته الختامية.

٧٣ - **السيدة يانغ** ها - جين (جمهورية كوريا): قالت إن جمهورية كوريا أدرجت المساواة بين الجنسين في مؤسساتها وتشريعاتها وتابعت على نحو نشط تعميم مراعاة المنظور الجنساني لحل مشكلة التباين بين السياسات والواقع. غير أن حالات التحامل الاجتماعية والثقافية ضد النساء ما زالت قائمة، وإن الزيادة الأخيرة في عدد المهاجرات تشكل تحديات قانونية جديدة وفورية، شأنها في ذلك شأن توفير الرعاية لهن. وإذ تعترف الحكومة بأنه لا يمكن تحقيق تقدم بدون وجود تعاون بين النساء والرجال، فإنها تواصل التثقيف الذي يراعي الفوارق بين الجنسين من أجل بناء مجتمع سليم يحترم المساواة بين الجنسين.

٧٤ - **الرئيسة:** قالت إن جمهورية كوريا متقدمة جدا في دورة تقديم التقارير وأحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك التطبيق المباشر للاتفاقية في القوانين المحلية وسحب جميع التحفظات عليها باستثناء ما يتعلق بالمادة ١٦ (ز). وإن المشاركة السياسية للمرأة قد تحسنت إلا أن التقدم بطيء ويمكن الاستفادة من التدابير الواردة في الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية والتوصية العامة رقم ٢٥ المتعلقة بالتدابير الاستثنائية المؤقتة.

٧٥ - وإذ أثنت على خطة الحكومة في إطلاع الصحافة على نتيجة الحوار مع اللجنة، أعربت عن الأمل في أن المنظمات غير الحكومية التي أجرت اتصالات غير رسمية مع اللجنة سوف تدعى أيضا لحضور جلسة الإحاطة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.